اختلافات ومواقف

رحمة أهل السنة بالمخالفين ابن تيمية نموذجًا

الحضرمي أحمد الطلبه
باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

الاختلاف أحد المظاهر الجمالية في هذا الكون الدالة على قدرة الله عز وجل، وهو في البشر طبعي، نظرا لطبيعة اللغة وطبيعة البشر، والحياة التي يعيشون، فالبشر فيهم الذكر والأنثى، وفيهم من يميل إلى التيسير، وفيهم من يميل إلى التعسير، وفيهم الذكي والغبي، والبليد، وكل مبتلى فيما آتاه الله من القدرات، وقد اقتضت قسمة الله للأخلاق والأرزاق بين الناس أن يتفاوت الناس في طريقة استيعابهم لطبيعة الخلاف الواقع بينهم؛ وذلك لما يسود العلاقة بين الناس من الدقة وصعوبة تصورها، فحقوق الناس مبنية على المشاحة كما قال الله: ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾ [النساء: ١٢٨]. قال ابن عطية: "والشح: الضبط على المعتقدات والإرادات والهمم، والأموال ونحو ذلك، فما أفرط منها ففيه بعض المذمة، وهو الذي قال تعالى فيه: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ﴾ [الحشر: ٩]. وما صار إلى حيز منع الحقوق الشرعية، أو التي تقتضيها المروءة فهو البخل، وهي رذيلة لكنها قد تكون في المؤمن، ومنه الحديث «قيل: يا رسول الله أيكون المؤمن بخيلا؟ قال: نعم»(١). وأما الشح ففي كل أحد، وينبغي أن يكون، لكن لا يفرط إلا على الدين، ويدلك على أن الشح في كل أحد قوله تعالى: وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ

(١) رواه مالك في الموطأ برقم (٨٦٤).

ٱلشُّحَّۚ [النساء: ١٢٨]. وقوله: {شُحَّ نَفْسِهِ} فقد أثبت أن لكل نفس شحًا"(١).

فالشح جار في حياة الناس وفي علاقاتهم سواء كانت اجتماعية، أو عقدية، أو سياسية أو مالية، وقد جاء الأنبياء لضبط هذا الاختلاف بالشرائع، ومعالجة الآثار السلبية المترتبة عليه، فهدى الله بهم الناس لما اختلف فيه من الحق بإذنه وجعل هذه الهداية مقصدا من مقاصد النبوة: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٩]. فهدى الله بهذا البيان خلقا كثيرا إلى العدل، واستقامت حياة الناس بالتمسك بالشرائع، ولم يكن من سبيل إلى جمع الناس على الحق غير شرائع الأنبياء؛ لأن أهواء الناس لا تنضبط وطبائعهم تختلف بعدد أنفاسهم، ثم الناس بعد الأنبياء لا يحسن حالهم إلا باتباع منهجهم، وملخصه في هذا الباب : اتباع الحق والرحمة بالخلق، وهو التحقق العملي لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧]. وهو منهج الذين آمنوا كما في الآية.

ونظرا لما تشهده الأمة الإسلامية عموما، والصف السني خصوصا من الظلم والبغي في الجانب العلمي؛ فإننا سوف نحاول تركيز العدسة البحثية من أجل إبراز هذه السمة السنية، وهي الرحمة بالمخالف، ونزاهة الآليات في التعامل معه، ...ثم نأخذ نموذجا لعالم سنّي مؤثر في المشهد العلمي في جميع جوانبه في الأصول والفروع والمعتقد والسياسة؛ ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

نكتفي بنموذج سُني يعتبر تحققا عمليا للموقف السني من المخالف، واختياره ليس لأنه اختص بهذه الخصلة من بين سائر العلماء السنيين، ولكن لكونه ظلم مرتين: ظلمه أتباعه الذين لم يعقلوا مراده ولم يفهموا منهجه، كما تعمد كثير من خصومه قراءة فكره قراءة انتقائية

(١) تفسير ابن عطية (٢/ ١٢٠).

يغلب عليها استحضار الخصومة الثقافية، ويغيب عنها الميزان العلمي القائم على العدل.

وسوف نتناول موقف ابن تيمية من المخالف في ثلاث عناوين:

أولا: رحمة ابن تيمية بالمخالف ودعوته لجمع الكلمة

الحياة العملية للشيخ أكبر شاهد على هذا المبدأ، فقد كان رجل إطفاء بين الأشاعرة والحنابلة رغم خلافه مع الأشاعرة، ودعى للتآلف بينهم ونبذ الخلاف، وقد حكى ذلك الواقع فقال: "والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية والأشعرية وحشة ومنافرة، وأنا كنت من الواقع أعظم الناس تأليفا لقلوب المسلمين، وطلبا لاتفاق كلمتهم، واتباعا لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله، وأزلت عامة ما كان في النفوس من الوحشة، وبينت لهم أن الأشعري كان من أجل المتكلمين المنتسبين إلى الإمام أحمد رحمه الله "(١).

وحين وقعت بينه وبين ابن مخلوف عداوة وخلاف، وصف نيته فيه وحرصه على الخير له، فكان يقول في حقه: "وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفي غيرها وإقامة كل خير، وابن مخلوف لو عمل مهما عمل والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط. ولا حول ولا قوة إلا بالله. هذه نيتي وعزمي، مع علمي بجميع الأمور.

فإني أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ولن أكون عونا للشيطان على إخواني المسلمين"(٢). وقد أقر القاضي المالكي ابن مخلوف نفسه بفضله ورحمته به، فقال متحدثا عنه:" ما رأينا مثل ابن تيمية! حرضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدر علينا فصفح عنا، وحاجج عنا"(٣).

وكان شعاره مع المخالف عموما ما قال هو عن نفسه: "فلا أحب أن ينتصر

(١) الفتاوى (٣/ ٢٢٧ و ٢٢٨)

(٢) الفتاوى (٣/ ٢٧١)

(٣) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٥٤).

من أحد بسبب كذبه علي أو ظلمه، وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم. وأنا أحب الخير لكل المسلمين وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حل من جهتي، وأما ما يتعلق بحقوق الله فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكم الله نافذ فيهم، فلو كان الرجل مشكورا على سوء عمله لكنت أشكر كل من كان سببا في هذه القضية لما يترتب عليه من خير الدنيا والآخرة"(١).

فهذه الكلمات من الإمام تبين بجلاء للقارئ المنصف كيف كان حاله مع من يختلف معهم، وكيف دعا إلى الألفة والتسامح والعفو بين المختلفين. وحتى لا تبقى القضية محل استشكال من القارئ فإننا نخصص الموضوع أكثر وأكثر، ونقرب العدسة لنتكلم عن عين الخلاف وحقيقته وكيف تعامل معه، وذلك ما سوف نتناوله في الموضوع الموالي.

ثانيا: موقف ابن تيمية من المخالف في أصول الدين

لقد كان موقفه من المخالف في أصول الدين علامة مميزة له ومحددة تكشف بعده عن اتباع الهوى، وتمكنه من المنهج الذي يدعو إليه، وكيف استطاع أن يتمثله حتى وهو في معمعة الخلاف، ومعارك الكلام ومتشابهات الألفاظ، فقد كان في تقريره للقضايا يدرك بحاسة العالم المحقق الفروق بين المختلفين، كما يدرك بفرقان المؤمن الخائف من ربه ضرورة العدل في حق من يتكلم عنهم، ويتعرض لمذاهبهم دراسة وتحقيقا، ونقدا وتدقيقا.

ويظهر موقف ابن تيمة المنسجم من المخالف في قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: الموقف من التكفير

فقد بين بوضوح موقفه ممن خالفه وتعدى حدود الله فيه بالتكفير، فقال: "هذا وأنا في سعة صدر لمن يخالفني فإنه وإن تعدى حدود الله في بتكفير، أو تفسيق، أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه، بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل،

(١) الفتاوى (٢٨/ ٥٤٩٥٥).

وأجعله مؤتمّا بالكتاب الذي أنزله الله، وجعله هدى للناس حاكما فيما اختلفوا فيه"(١).

ومع تأكيده على العدل في الحكم على المخالف ورده إلى ميزان الشرع، فإنه بين أن هذا الموقف ليس موقفا تورعا فقط، بل هو منهج متبع عند أئمة السلف من أهل السنة والجماعة فيقول: "فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله"(٢) .

فلم يجعل مجرد المخالفة أو الوقوع في الخطأ سببا في إجراء حكم التكفير على المخالف بل قيد ذلك بقيام الحجة، ويضرب مثالا حيا للتثبت في الحكم على المخالف والعدل في حقه ولو كان مخالفا في أصول الدين فيقول: "ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش – لما وقعت محنتهم-: أنا لو وافقتكم كنت كافرا؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطابا لعلمائهم وفضلائهم، وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم من قصور في معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، وكان هذا خطابنا"(٣).

فهذا حاله مع كبراء القوم وعلمائهم ممن تصدوا له، وكانت بينه وبينهم احتكاكات فكرية قوية لا ينضبط فيها بالشرع إلا من وفقه الله، فمعلومة هي مخاطر مضايق الجدال ومحارات العقول.

وبالرغم من تعقيد المهمة التي كان يمارسها ابن تيمية وهي عرض الأفكار وتحليلها ونقدها؛ إلا أن كل ذلك لم يوجب له عجلة في الحكم، ولا ظلما للمخالف مهما كان، ومن الغريب أن يتحدث ابن تيمية عن المعتزلة وهم أشد الفرق الإسلامية مخالفة له، ومع ذلك لا يبخسهم حقهم فيصفهم بقوله أنهم مع

(١) الفتاوى (٣/ ٢٥٤).

(٢) ينظر: الرد على البكري (ص ٢٦٠).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (ص ٣٥٨).

مخالفتهم: "نصروا الإسلام في مواطن كثيرة، وردوا على الكفار بحجج عقلية، لم يكن أصل دينهم تكذيب الرسول، ورد أخباره ونصوصه"(١).

بل ذهب إلى أبعد من ذلك فعاب على ابن فورك الأشعري تكفيره للمعتزلة وتأليب السلطان عليهم، كما أكد في معرض رده على ابن فورك على الرحمة بالمخالف فيقول: " كما قصد بنيسابور القيام على المعتزلة في استتابتهم، وكما كفرهم عند السلطان، ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد بل ابتدع بدعة وعادي من خالفه فيها أو كفره فإنه هو ظلم نفسه، وأهل السنة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق؛ يتبعون الرسول فلا يبتدعون. ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول عذروه"(٢).

وهذا الموقف لم يخص به المعتزلة كخصوم تقليدين بل عممه مع جميع خصومه حتى من الأشاعرة والماتريدية، فبعد أن ذكر أقوالا لأهل العلم في التحذير منهم عقب عليها بقوله: "إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف"(٣).

وحين تحدث عن الشيعة لم يسقط عليهم حكما عاما بالرغم مما هم عليه من الضلال وفساد المعتقد عواما وعلماء، إلا أن العدل يقتضي التفريق بينهم بحسب أحوالهم، وقد بين تفاوتهم في ذلك، وهو يتحدث عن الشيعة الجعفرية فيقول: "كثير منهم ليسوا منافقين ولا كفارا؛ بل بعضهم له إيمان وعمل صالح، ومنهم من هو مخطئ يرجى له مغفرة الله"(٤).

فها هو الرجل مع جميع خصومه يستعمل نفس الآلية وهي الرحمة والرفق،

(١) درء التعارض بين العقل والنقل (٢/ ١٠٥).
(٢) الفتاوى (١٦/ ٩٦).
(٣) درء التعارض بين العقل والنقل (٢/ ١٠٢).
(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ٣٠٣).

مع التحلي بالعدل والعلم والبعد عن التكفير بالظنيات والمتشابهات .

القضية الثانية: التأكيد على أخلاقيات التعامل مع المخالف المخالف

فقد كان كثيرا ما يصرح شيخ الإسلام بن تيمية بأهمية العدل والإنصاف مع أيا كان، ويبين أن ذلك هو منهج أهل السنة والجماعة: "فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقا كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضا"(١) .

وقد كانت هذه السمة يعرف بها عند تلامذته ومخالفيه مع الرفق بالمسلمين، والبعد عن الخوض في أعراضهم، يقول الحافظ شمس الدين الذهبي: "رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد علي أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة؛ لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات.

قلت : أي -الذهبي- وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة، ويقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»(٢)

فمن لازم الصلوات بوضوء فهو مسلم" (٣)

ولما رأى أخوه شرف الدين ابن تيمية وكان معه في السجن ما وقع عليه من الظلم من قبل خصومه ابتهل ودعى الله عليهم، فزجره شيخ

(٢) سنن ابن ماجه برقم (٢٧٧)، قال الشيخ الألباني: صحيح .

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٩٣/ ١١).

الإسلام ابن تيمية وقال بل قل: "اللهم هب لهم نورا يهتدون به إلى الحق"(١).

فكان هذا هو موقفه مع خصومه الذين كادوا له وقد ذكرناه على سبيل المثال لا الحصر، وليستدل به على غيره، وليقتدي به كل سنّي مهتم بتراثه، باحث عن الحق قاصد إلى رحمة الخلق، فإذا تبين أن هذا موقفه من المخالف في أصول الدين فليس بمستغرب أن يكون موقفه من المخالف في الفروع أكثر رأفة ورحمة وعدلًا، وذلك ما سوف نفصله في العنوان الموالي.

موقف ابن تيمية من المخالف في الفروع :

هذا الموقف يكفي في الاستدلال عليه مراجعة كتابه الفريد في بابه الموسوم بـ"رفع الملام عن الأئمة الأعلام" فقد قرر في هذا الكتاب عدة أمور هي أعذار للمخالف في الفروع، بدأ فيه أولا: بالتأكيد على وجوب محبة العلماء وموالاتهم وذكر فضائلهم، وبين "أنه يجب على المسلمين -بعد موالاة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم- موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصا العلماء، الذين هم ورثة الأنبياء الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر. وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة — قبل مبعث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم - فعلماؤها شرارها؛ إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم؛ فإنهم خلفاء الرسول صلى الله عليه وسلم في أمته، والمحيون لما مات من سنته. بهم قام الكتاب، وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا"(٢).

ثم بين بعد ذلك أعذارهم في مخالفة الدليل، "وأنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بد له من عذر في تركه. وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥١٢)

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام (ص ٨).

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ"(١).

وذكر الأعذار المانعة للحوق الوعيد بالمسلم في معرض حديثه عن الاجتهاد الذي قد يخطأ صاحبه؛ فيرد الحديث الصحيح، أو يتأول الحديث إلى غير ذلك، مما هو جار على ألسنة العلماء في أبواب الأحكام وموارد الخلاف، وأنه لا تأثيم في المسألة لاحتمال العذر فقال: "حيث قدّر قيام الموجب للوعيد، فإن الحكم يتخلف عنه لمانع، وموانع لحوق الوعيد متعددة: منها: التوبة، ومنها: الاستغفار، ومنها: الحسنات الماحية للسيئات، ومنها: بلاء الدنيا ومصائبها، ومنها: شفاعة شفيع مطاع، ومنها: رحمة أرحم الراحمين "(٢).

ووضح بكل جلاء اعتقاده في أئمة الإسلام، وأنه وإن كان لا يعتقد عصمتهم ويرى وجوب تقديم قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم على أقوالهم؛ فإن ذلك لا يمنعه من التماس العذر لهم، واعتقاد فضلهم وأسبقيتهم على غيرهم فيقول: فإنا لا نعتقد في القوم العصمة، بل تجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم -مع ذلك - أعلى الدرجات؛ لما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة والأحوال السنية، وإنهم لم يكونوا مصرين على ذنب، وليسوا بأعلى درجة من الصحابة -رضي عنهم- والقول فيهم كذلك فيما اجتهدوا فيه من الفتاوى والقضايا، والدماء التي كانت بينهم -رضي الله عنهم-وغير ذلك، ثم إننا مع العلم بأن التارك الموصوف معذور، بل مأجور؛ لا يمنعنا أن نتبع الأحاديث الصحيحة، التي لا نعلم لها معارضا يدفعها، وأن نعتقد وجوب العمل على

(١) المصدر السابق (ص٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٢).

الأمة، ووجوب تبليغها. وهذا مما لا يختلف الله العلماء فيه"(١).

فهذه أمثلة حية يهتدي بها الساري على طريق العلماء من أهل السنة، ويتبين بها الفرق التمسك بالحق والتعصب للقول، وأن الأمر بالمعروف لابد أن يكون بمعروف، وإنكار المنكر لا يستلزم أن يكون بمنكر، ويعد شيخ الإسلام انطلاقا من النماذج التي قدمنا من حياته ومواقفه؛ نموذجا حيا للعالم الذي يتبع الحق ويرحم الخلق.

***

(بقية صحفة ١٢)

..ولعظم هذا الأمر وجلالة قدره وشدة أهميته وضرورة الناس إلى فهمه وشدة العناية به كان صلوات الله وسلامه عليه في كل جمعة إذا خطب الناس أكد على هذا الأمر العظيم ونوّه به وذلك في قوله: أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة.(١)

فالواجب علينا ملازمة سنة النبي والتمسك بهديه ولزوم غرزه واقتفاء أثره والحذر الحذر من كل البدع والضلالات بجميع أنواعها وكافة صورها.

وأسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يحيينا جميعًا على السنة، وأن يميتنا عليها، وأن يجنبنا الأهواء والبدع، إنه سميع مجيب قريب.

وصلى الله على نبينا محمد.

***

(١) المصدر السابق (ص٥٤).